



استنفرت أميركا طاقات حلفائها، وهي تتحدث عن نيتها تصنيع خيارات بديلة في سورية، بل وضعت الثورة السورية نفسها في سلسلةٍ من المخاطر غير المسبوقة، والأخطر أن سياستها هذه جعلت من روسيا شريكاً واقعياً في إدارة السياسات الدولية، على الرغم من أنها طرف غير مؤهل لهذه الأدوار، نظراً لضعف خبراتها في الإدارة السلمية للأزمات. ماذا فعل أوباما؟ استنفر وكالاته وأجهزته، وطلب منها اقتراح خيارات وبدائل للتعاطي مع الحالة السورية، شرط أن تكون تلك الخيارات عملية، ويمكن تنفيذها، بهدف تعديل موازين القوى، أو تصحيح الخلل الذي أحدثته روسيا وحلفاؤها في حلب، وذلك لأنعكس هذا الخلل على مصداقية أميركا ومصالحها.

والمعروف أن لدى الأجهزة الأمريكية تقديرات وقوائم خيارات كانت قد أعدتها في مناسبات سابقة، سواء يقصد الوقوف الدائم على تطورات الأزمة وتداعياتها المنفلترة، أو حتى تلبيةً لطلب من الإدارة نفسها التي طالما وقفت على عتبة الأزمة، متأبطة ملفها بين جنيف وموسكو، وكانت هذه الخيارات على الدوام تحتاج إلى تحديث وتعديلاتٍ، نظراً للمتغيرات السريعة الحاصلة في موقع الأطراف وظروف الحرب.

من الواضح اليوم، ومن الاجتماعات الكثيفة وطول مدة التشاور أن واضعي الخيارات للرئيس أوباما يعملون ضمن مناخاتٍ صعبة، فالرجل يطلب منهم المشورة، نتيجة ما يتعرض له من ضغوط. وفي الوقت نفسه، يقيدهم بمحاذير كثيرة، تكاد تكبل قدرتهم على الحركة والفعل، حيث يقع هامش البديل المقبول من أوباما بين حدي انعدام المخاطر وعدم تورط أميركا بإرسال قواتٍ إلى سورية.

وتكشف تصريحات أوباما المتواترة أنه يجري، على الدوام، موازنةً بين المخاطر والفرص في القرارات التي سيتخذها، من دون أن يلتفت إلى أن التغيرات جارية بشكل متذبذب، وما قد يكون اليوم فرصةً يصبح غداً، وفي حال التلاؤ في التنفيذ، خطراً أو أقله فرصةً قليلة الجدوى والفعالية، فماذا سيعني السماح بتسليم مضادات المروحيات، في وقت تكون روسيا قد استعادت حلب، وهددت الفصائل في مناطق أخرى. حينها لن تكون ثمة حاجة لسلاح المروحيات. أو ماذَا يعني احتلال قصف مطارات محددة، فيما تتولى روسيا القوة النارية الجوية من مطار حميميم؟

الأهم أن الخيارات التي تسعى أميركا إلى اجتراها لن تترجم على شكل التزامات دائمة، ولا أعمال مستدامة، إلى حين تغيير موازين القوى على الأرض، لن تكون أكثر من ضربة واحدة إن حصلت، أو دفعة محددة من الأسلحة. وهنا، على القيادة

الأميركية أن تتبه بالفعل للمخاطر التي ستجلبها مثل هذه السياسات، حيث إنها ما لم تردع روسيا وتجبرها على التراجع عن أساليبها، فإنها ستدفعها إلى استعمال أقصى أنواع العنف تجاه الشعب السوري، وستفعل ذلك بذرية أنها تخوض حرباً مقدّسة ضد أميركا والغرب، كما أن نظام الأسد سيزاور على السوريين بأنه يواجه مؤامرة كبرى لاسقاطه وإسقاط الدولة السورية. أليس من الأفضل لخياراتٍ على هذه الشاكلة أن لا ترى النور؟

لم تفعل دراسة الخيارات الأميركيّة سوى تحفيز روسيا على توسيع انتشارها في سوريا، وإرسال مختلف صنوف الأسلحة. وهنا أيضاً مكمّن خطورة آخر، ذلك أن عدم اتخاذ واشنطن إجراءاتٍ رادعة ضد روسيا يعني أنها لم تفعل شيئاً آخر، سوى تغيير ديناميكيّة الصراع لصالح روسيا في سوريا. وهي وضعيةٌ لن يستطيع الرئيس القاسم أن يفعل تجاهها شيئاً له قيمة.

أسقطت أميركا، بتردداتها وسلوكها المتهاون، عدّة خيارات، كانت، حتى وقتٍ قريبٍ، ممكّنة التحقق: خيارٌ تشكّل ائتلاف إقليمي، تقويه تركيا وال السعودية، يسقط نظام الأسد، وختار إمكانية إسقاطه من الثوار، وختار إنشاء منطقة آمنة، حتى وإن كانت هناك مصاعب عملية تقف في وجه تنفيذ هذه الخيارات، فإنه مع الاستعدادات الروسيّة وطبيعة الانتشار وحجم الأسلحة صارت كلها في حكم الماضي.

ويمكن للمرأقب لصيغة الإجراءات الروسيّة في سوريا ملاحظة بعدٍ تقنيٍّ خطير فيها، ذلك أن تلك الإجراءات كانت، في الغالب، ذات طابع تكتيكي اختباري (أوراق ضغط تكتيكية)، طبيعة الاستعدادات ومستوى التحضير وحجم الموارد والأصول كانت مؤشرات واضحةً على ذلك، لكن الرد الضعيف من أميركا حولها إلى إجراءات مستدامة واستراتيجية، ولم تأخذ الإجراءات الروسيّة وقتاً طويلاً، في طور الاختبار، قبل أن تتحول من مجال المناورة المتحرك إلى الواقع الاستراتيجي الصلب. لذا من المقدّر أن يحصل تمدد وانتشار روسي في الأشهر القليلة الباقية من حكم أوباما، بما يوازي أضعاف ما جرى حتى اللحظة، وليس في سوريا وحدها، وإنما على مستوى العالم.

لم تكن أميركا بحاجةٍ إلى دراسة مديدة لخياراتها، لقد وفرت لها ظروف الحرب السورية وتطوراتها الفرصة تلو الأخرى، للقيام بعملٍ يؤيده المجتمع الدولي كله. كان يمكن إنزال الإمدادات الإنسانية فوق حلب، وغيرها من المناطق المحاصرة، بطائرات نقل أميركية من مسؤولي الأمم المتحدة. وكان يمكن أن يكون ذلك بدايةً لتأسيس آلية تدخلية خالية من المخاطر، لو أن إدارة أوباما التقطتها وطورتها.

غالباً ما تنتهي الخيارات الأميركيّة بفرض عقوباتٍ من نمط منع بعض ضباط الأسد وقادته نظامه من السفر إلى أميركا، والذين في الواقع لا يفكرون أصلاً بزيارة أميركا، ولن يكون لديهم وقت لزيارتها، في ظل اشغالهم في الحرب. وعند انتهاء الأزمة، سيكون القسم الأكبر منهم قد غادر الحياة، أو عقوبات اقتصادية تطاول بعض رجال الأعمال القريبين من بشار الأسد، وهم من المفترض أن يكونوا، بدون هذه الواسطة، مطلوبين للانتربول الدولي، نتيجة فسادهم وجرائمهم الاقتصادية.